الجمهــوريـة التـونسية
مجلس نواب الشعب
الدورة الرابعة

محضر اجتماع
لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية
عـدد 13

*** تاريخ الاجتماع:** الاثنين 13 افريل 2026

*** جدول الأعمال:** الاستماع إلى ممثلين عن المنظمة الوطنية لرُوّاد الأعمال حول مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار **(عدد 26 /2024).**

*** الحضور:**

- الحاضرون: 08
- المعتذرون: 01
- الغــائبون: 01
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 14

*** افتتاح الجلسة:** الساعة 10 و45 دق

*** رفع الجلسة:** الساعة 14 و05 دق

I. مداولات اللجنة:

عقدت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية جلسة يوم الاثنين 13 أفريل 2026 خصصتها للاستماع إلى ممثلين عن المنظمة الوطنية لروّاد الأعمال حول مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 71 لسنة 2016 المتعلق بقانون الاستثمار .

وترأس الجلسة السيد صابر الجلاصي رئيس اللجنة بحضور السيد طارق المهدي نائب الرئيس والسيد صالح السالمي المقرر وأعضاء اللجنة السادة طارق الربعي وسفيان بن حليمة ومعز برك الله وسامي الحاج عمر وشفيق عزالدين الزعفوري، بالإضافة إلى عدد من النواب من غير أعضائها .

كما واكب هذه الجلسة السيدة سنية بن مبروك النائب مساعد الرئيس المكلف بشؤون النواب، والسيد عادل البوسالمي النائب مساعد الرئيس المكلف بالعلاقات مع الوظيفة القضائية والهيئات الدستورية والوطنية.

وفي بداية الجلسة، ذكّر رئيس اللجنة بمسار دراسة مقترح القانون وبجلسات الاستماع التي عقدتها سواء مع جهة المبادرة أو مع عدد من المنظمات، مؤكدا عزم اللجنة على مواصلة سلسلة جلساتها وفق منهجية تشاركية، وحرصها على بذل كل الجهود للتعمّق في دراسة هذه المبادرة التشريعية الهامة واستكمال النظر فيها خلال الأسابيع القادمة.

وأبرز رئيس المنظمة الوطنية لروّاد الأعمال في مفتتح مداخلته، الأهمية التي يكتسيها مقترح هذا القانون لما يعكسه من مرافقة جادة لمسار تحسين مناخ الاستثمار في تونس، مثمّنا حرص لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية على تشريك مختلف الفاعلين، من منظمات وطنية ومنظمات أعراف وهياكل مهنية، بما يعكس مقاربة تشاركية تعطي صورة أقرب للواقع الفعلي لقطاع الاستثمار ببلادنا.

وأكد أن المرحلة القادمة تتطلب الانتقال من مستوى التشخيص والحوار إلى مستوى أسرع وأعمق من التنفيذ، معتبرا أنّ التحدي الحقيقي اليوم لم يعد في تعدد الرؤى، بل في سرعة تحويلها إلى قرارات فعلية تطبق على أرض الواقع. وأضاف أنّ الاستثمار قبل أن يكون أرقاما ومشاريع هو قرار ثقة في الدولة وفي مدى استقرار القوانين ووضوح الرؤية لأن المستثمر اليوم، سواء كان تونسيا أو أجنبيا،

لا يحتاج إلى الامتيازات فقط، بل أيضا إلى القدرة على التخطيط على المدى المتوسط، وإلى إطار قانوني واضح وثابت وإلى دولة تكون بمثابة الشريك الفعلي.

كما أكد رئيس المنظمة أن المسؤولية في هذا الإطار جماعية ولا بد أن يبعث نص القانون بإشارات قوية قادرة على إعادة بناء الثقة وفتح دورة جديدة للاستثمار بما يضمن الوضوح وقابلية التموقع، لأن الغموض هو العدو الأول للاستثمار. وأوضح أن هذا يتطلب السرعة المطلوبة في اتخاذ القرارات وفي تنفيذ الإجراءات وتكريس مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص بين كل الفاعلين، بالإضافة إلى ضرورة بعث رسالة واضحة للتونسي قبل الأجنبي حتى يستثمر ببلاده في إطار من الشفافية والوضوح وهو مطمئن.

وأكّد في هذا السياق ضرورة إحداث نقلة نوعية في مناخ الاستثمار في تونس، حيث ترى المنظمة الوطنية لرواد الأعمال أن تحسين الإجراءات التقليدية لا يكفي، وأنه لا بد من تبنّي إصلاحات جريئة وثورية تعيد تعريف علاقة الدولة بالمستثمر وتكسر منطق التعقيد الإداري نحو منطق الثقة والنتائج، وذلك من خلال اعتماد منظومة الترخيص الصامت، وإحداث رقم موحد للمستثمر، وإرساء عقد ثقة اقتصادي بين الدولة والمستثمر يكون فيه التزام متبادل. وأشار كذلك إلى العمل على إلغاء الترخيص في القطاعات غير الاستراتيجية وتعويضه بالتصريح، وتمكين الجهات من لعب دور اقتصادي حقيقي عبر تحويلها إلى أقاليم تنافسية، وإحداث منصة وطنية موحدة للاستثمار، واعتماد نظام تمويل حديث قائم على الأداء، وتطوير مؤشر وطني دوري لثقة الاستثمار يقيس سرعة الإدارة ونسبة التعطيل ورضا المستثمرين .

ودعا رئيس المنظمة إلى ضرورة الالتفات إلى أبنائنا بالخارج من الجالية التونسية، وخاصة في دول الخليج، والتعامل معهم كشريك استراتيجي في التنمية باعتبار ما يمثلونه من إمكانيات مالية وخبرات عالية وشبكات علاقات دولية وقدرة على فتح الأسواق، وضرورة العمل على تمكينهم من عروض وطنية جذابة تجعلهم يرون تونس كفرصة استثمارية حقيقية، وذلك عبر جملة من الآليات والتسهيلات والحوافز.

وأضاف أنّه لا بد من التفكير في كيفية تحويل ما يشهده العالم من اضطرابات وأزمات إلى فرص استثمارية بالنسبة إلى تونس، موضحا أن الارتفاع في مخاطر الطاقة وتعطّل سلاسل التوريد عادة ما يدفع الشركات العالمية والمستثمرين إلى البحث عن مواقع بديلة تكون أكثر استقرارا وأقرب للأسواق

وأقل كلفة، وأن تونس تستطيع في هذه المرحلة وأمام هذه الأوضاع أن تتموقع بذكاء إن تحركت بسرعة.

وبيّن أن المنظمة تقترح في هذا الاطار جملة من الإجراءات العاجلة خلال 3 إلى 6 أشهر أهمها القيام بإصلاحات مؤسساتية وتشريعية عبر إنشاء مركز مالي دولي بقانون تجاري حديث واعتماد نظام جبائي تنافسي لجذب المؤسسات العالمية وتسريع فض النزاعات التجارية في أقل من 6 أشهر ، وإصلاح منظومة الصرف وتسهيل حركة رؤوس الأموال ومنح تراخيص سريعة للبنوك الدولية وتركيز أدوات جذب المستثمرين وإطلاق تأشيرة مستثمر سريعة وإحداث وكالة وطنية لكبار المستثمرين، بالإضافة إلى اعتماد نظام جبائي خاص بالشركات القابضة وإطلاق حزمة طوارئ استثمارية وإحداث مناطق حرة، مع تسريع الاستثمار في السياحة البديلة والطاقة المتجددة.

من جهة أخرى، أوضح ممثلو المنظمة أنه رغم الإصلاحات المنجزة، ما يزال مناخ الاستثمار في تونس يواجه عدة تحديات منها تعقيد الإجراءات الإدارية وتعدد المتدخلين وبطء معالجة الملفات وغياب آجال ملزمة، بالإضافة إلى عدم استقرار الإطار الجبائي وضعف النفاذ إلى التمويل وغياب توجيه استراتيجي واضح للاستثمار، وهذا يحتاج إلى منوال تنموي جديد يقوم على اقتصاد منتج للقيمة ومستدام لتقليص التبعية الطاقية والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية بالإضافة إلى دعم الاقتصاد الأخضر.

كما دعوا إلى ضرورة إرساء اقتصاد رقمي ومبتكر وتنمية جهوية متوازنة من خلال توجيه الاستثمار نحو الجهات الداخلية لتقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق شراكة فعّالة وناجعة بين الدولة والقطاع الخاص.

وأفاد ممثلو المنظمة أنه لتحسين مناخ الاستثمار لابد من الاعتماد على القطاعات الاستراتيجية المرتكزة على الطاقات المتجددة والفلاحة ذات القيمة المضافة والاقتصاد الرقمي والتكنولوجيات الحديثة. واقترحوا في هذا الإطار جملة من الإصلاحات الهيكلية التي تتعلق أساسا بتبسيط الإجراءات من خلال اعتماد مبدأ التصريح بدل الترخيص وإقرار الصمت الإداري الإيجابي وبعث منصة رقمية موحدة للمستثمر وتكريس الاستقرار الجبائي بضمان نظام جبائي قار وتركيز منظومة تمويل عبر صناديق استثمار جهوية وتوجيه تمويلات للقطاعات الاستراتيجية، بالإضافة إلى إرساء عدالة اقتصادية عبر بعث دوائر قضائية مختصة وتكريس الحوكمة ببعث هيئة وطنية موحدة للاستثمار.

وإثر تقديم جملة من الملاحظات والمقترحات التعديلية لفصول مقترح القانون، أكد ممثلو المنظمة أن الهدف الأساسي من كل ما تقدموا به هو البحث عن الآليات التشريعية الناجعة للرفع من حجم الاستثمارات وخلق المزيد من مواطن الشغل واستدامتها، بالإضافة إلى تحسين الميزان التجاري ودعم الأمن الطاقي والغذائي وتسريع التحول الرقمي، معتبرين أن المراجعة الجذرية لقانون الاستثمار تمثل أداة أساسية لإرساء منوال تنموي جديد يقوم على مبدأ الوضوح والسرعة والثقة والتوجه الاستراتيجي، يحتذى به وجاذب للاستثمار الوطني والخارجي.

وفي مداخلاتهم، ثمّن النواب الملاحظات والمقترحات المقدمة من قبل المنظمة الوطنية لرواد الأعمال، مبرزين الأهمية التي تكتسيها مثل هذه الجلسات باعتبارها تندرج في إطار تكريس مبدأ التشاركية والاستئناس بآراء كل الجهات ذات العلاقة بمضامين وأبعاد هذا المقترح بهدف إثرائه، وذلك حتى تتمكّن اللجنة من التوصّل في نهاية أعمالها إلى صيغة توافقية تضمن أوفر حظوظ نجاح تطبيقها على أرض الواقع وكذلك تحقيق المأمول منها وبالتالي الرقي لبلادنا في شتى المجالات .

كما أكدوا أن اللجنة منفتحة على كل الآراء والمقترحات لإثراء مقترح هذا القانون بما يمكّن من إرساء منظومة استثمارية متطورة وناجعة.

ولاحظ بعض النواب أن المنظمة قدمت خلال عرضها بعض المقترحات الإضافية القيمة داعين اللجنة إلى إيجاد صيغة توافقية تمكّن من تبنيها وإدراجها ضمن هذه المبادرة التشريعية بما يمكن من سنّ قانون استثمار يطبق على أرض الواقع في شتّى المجالات ويكون له الأثر الإيجابي المأمول على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

كما أكد نواب آخرون على ضرورة ربط منظومة الاستثمار بمجلتي الصرف والديوانة بما يمكن من تنظيم المعاملات المالية والديوانية وفق ما نشهده من تطورات في المجال الرقمي وبالتالي من جلب الاستثمارات الأجنبية وتحسين مخزوننا من العملة.

هذا ودعا نواب آخرون إلى ضرورة حماية المعطيات الشخصية وتوفير متطلبات السلامة المعلوماتية باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لضمان الخصوصية الرقمية والأمن السيبراني وذلك في إطار الإجراءات الاستباقية لحماية المستثمر من الاستغلال المفرط عن طريق الذكاء الاصطناعي.

وفي سياق آخر، أكد أعضاء اللجنة على ضرورة رقمنة كل الإدارات العمومية وعلى رأسها المحاكم والتثبت من الوثائق وربطها بقاعدة البيانات بما يمكن من تبسيط الإجراءات وتعزيز

الشفافية والقضاء على الفساد، وبما يحسّن مناخ الأعمال عبر اعتماد الهوية الرقمية والتبادل البيني للمعلومات بين الوزارات ذات العلاقة.

من جهة أخرى، ذكّر بعض النواب بالتوجه نحو خلق منوال تنموي جديد ومتطور مؤكدين أن هذا لن يتحقق إلا بقيام المجلس الأعلى للاستثمار بدوره كهيئة تعنى بضبط استراتيجيات وسياسات الدولة في مجال الاستثمار، ويشرف على توجيه مناخ الاعمال ويصادق على المشاريع الاستراتيجية كما أنه يعمل على تذليل الصعوبات والعقبات التي تعترض المستثمرين بالإضافة إلى أنه يعمل على توفير الحوافز للمستثمرين خاصة في المشاريع ذات القيمة المضافة العالية.

كما أكد بعض النواب على ضرورة حسن التعامل مع متطلبات المرحلة الراهنة وتحدياتها وذلك بتكثيف الجهود في اتجاه إضفاء مزيد من الجدوى والنجاعة عبر تعزيز الإحاطة بالمستثمرين وفق مقاربة جديدة تشاركية تقطع مع البيروقراطية وتكرّس تبسيط الإجراءات واستحثاث نسق انجاز المشاريع مع العمل على إرساء ثقافة ترتكز على دعم الاستثمار وتحرير الاقتصاد وإضفاء المرونة اللازمة على المسار الاستثماري في مختلف مراحله.

وشددوا على ضرورة إصلاح النظام الجبائي وإيجاد الحلول للعراقيل المرتبطة بالجانب التشريعي والترتيبي والإجرائي والإداري بما يساهم في استعادة ثقة المستثمرين وفي تعزيز جاذبية تونس كوجهة محبذة للاستثمار وبالتالي في استقطاب مشاريع هامة ترتكز على قطاعات واعدة وتحقق قيمة مضافة عالية.

ودعا في هذا السياق بعض النواب إلى ضرورة تنقيح عدد من النصوص القانونية الجاري بها العمل والتي لم تعد مواكبة للتطورات التي يشهدها عالم الاقتصاد والمال حاليا ولما نعيشه من تحوّل رقمي بنسق متسارع، مؤكدين استعدادهم للعمل في إطار من التعاون والتكامل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية وفق رؤية استراتيجية جديدة تحقّق قفزة نوعية للاقتصاد الوطني.

وفي تفاعلهم مع مداخلات النواب، جدد ممثلو المنظمة تأكيدهم على أهمية مقترح هذا القانون وعلى ضرورة تبنيه من قبل الحكومة حتى يكون قابلا للتطبيق على أرض الواقع.

كما أفادوا أن المنظمة قدمت بعض المقترحات التعديلية التي يمكن تضمينها بمقترح القانون كفصول إضافية في صورة تبنيها من قبل اللجنة، وهي مقترحات تتعلق أساسا بإرساء منوال تنموي

جديد يقوم على اقتصاد منتج للقيمة ويرتكز على الإنتاج والتحويل والتصدير واقتصاد مستدام للتقليص من التبعية عبر الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ودعم الاقتصاد الأخضر.

كما أوضح ممثلو المنظمة أن المقترحات المقدمة من قبلهم هي تتمة لتظاهرة السيادة الرقمية والأمن السيبراني المنتظمة يوم 13 فيفري 2026 بتونس والتي ضمت عديد الهياكل الهامة كوزارة الدفاع ووزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والتخطيط وهيئات وطنية كاتصالات تونس ومجموعة من الخبراء والنواب والتي كانت مخرجاتها تتماشى والرؤية المقترحة بالاعتماد على الجانب الرقمي.

كما أشاروا إلى الاستئناس بالتجارب الأجنبية خاصة وأن تونس لديها من الكفاءات والخبرات العالية التي يمكن الاعتماد عليها خاصة في مجال حماية البيانات والتي تمكننا من أن نكون من المصدريين لهذه الخدمات.

من جهة أخرى، أفاد ممثلو المنظمة أنه من الضروري ضبط حد أدنى لجودة الاتصال حسب المناطق وسنّ قانون يضبط سعة الاتصال حسب المناطق والآجال ومشاريع التوسعة والتدفق.

كما شددوا على ضرورة رقمنة كل الإدارات والوزارات بما يضمن توفر مقومات السلامة المعلوماتية ويقلّص من زمن الاستثمار. ودعوا في هذا الإطار إلى ضرورة إنشاء صندوق وطني للاستثمار والتحول الرقمي يتم تمويله من قبل الدولة والخواص وشركاء دوليين، ينحصر دوره في الاستثمار في البنية التحتية الرقمية ويتم ضبط نسب المساهمين فيه وتحديد نوعية المشاريع الرقمية التي يمكن تمويلها بقانون.

كما دعوا إلى ضرورة سنّ قانون يُلزم كل الوزارات بنشر المؤشرات المتعلقة بالوضعية الحالية خلال كل شهر من حيث الإنجازات المحدثة في مجال الاستثمار وكذلك قيمة الأموال المرصودة والمشاريع التي هي في طور الإنجاز مرُفقة بتقرير دوري شهري ينشر على الموقع الرسمي للوزارات ذات العلاقة للعموم.

وأكدوا على ضرورة سنّ قانون يضبط طرق التعامل بالذكاء الاصطناعي وذلك لحماية المؤسسات والحرية الفكرية والصناعية وحماية كل البيانات والمعلومات الراجعة للدولة والأفراد والجماعات المحلية من الاستغلال المفرط عن طريق الذكاء الاصطناعي.

وفي ختام جلستها، قررت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية مواصلة النظر في مقترح هذا القانون.

II. قرار اللجنة:

قررت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية مواصلة النظر في مقترح القانون المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار **(عدد 26 /2024)**.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
صابر الجلاصي	صالح السالمي